دينا، ومحمد نبيّنا وزيد أخوك، والفعل لا يستغني عن الاسم. ولا يوجد إلا به [1]». وقد كان الرضي أبين وأصرح فيما نريد إثباته عند شرحه لقول ابن الحاجب: أقسام الكلمة هي اسم وفعل وحرف عندما قال:

«إنّما قدّم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو زيد قائم، والمقصود من معرفة الكلم، الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره.

ثم قدّم الفعل على الحرف «لأنه وإن لم يتأتّ من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين لكنه يكون أحد جزئي الكلام. نحو ضرب زيد بخلاف الحرف، فإنّه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام» [2].

إن هذا الشاهد يرجّح ترجيحا قويا أن القدماء اعتبروا الأقسام الثلاثة بصفة أساسية على أساس دورها التركيبي والوظائف النحوية التي تقوم بها في الكلام أو في نواة الجملة.

وليست هذه القرائن غير المباشرة هي القرائن الوحيدة التي تدلّ على أن النحاة القدامى نظروا إلى قسمي الفعل والحرف نظرة تركيبية بمقتضى الوظائف النحويّة التي يمكن أن يقوم قسم منها أو لا يمكن أن يقوم بها. وهي قرائن قد توهم أن القدامى حدسوا بالمبدإ وربّما مارسوه ولكنهم لم يضعوا الحدّ. ولعلّ من أفضل ما نستدلّ به على تعريف باب الفعل والحرف بمقتضى وظيفته النحوية تعريف أبي علي الفارسي في الإيضاح وشرحه من قبل الجرجاني: قال أبو علي الفارسي:

«وأمّا الفعل فما كان مستندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء مثال ذلك خرج عبد الله، وينطلق بكر... واذهب... كلّ واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده [3]». وبعد أن بيّن الجرجاني الفرق بين الإخبار والإسناد، وصواب اختيار

---

1 الإيضاح في علل النحو ص 100.

2 شرح الكافية ص 123.

3 المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ص 76 و 80.